قامت غولدا مائير بأول رحلة لها الى افريقيا عام ١٩٥٨ ، ومن ثم قامت في غضون السنوات السبع التالية بأربع زيارات غطت فيها كل بلدان القارة تقريبا ، ثم قام رئيس الدولة « بن زفي » بأول زيارة رسمية له عام ١٩٦٢ الى الكونغو (بطرفيها) وليبيريا والسنغال وافريقيا الوسطى ، وقام اشكول عام ١٩٦٦ بزيارة منهكة مضنية لرجل في مثل سنه الى سبع دول افريقية من ضمنها أوغنده ، هذا عدا الزيارات العديدة التي قامت بها الوفود على مستوى الوزراء ومستوى الاتحادات النقابية والاحزاب ، والتي كان ابرزها الزيارة الاخيرة لوزير الخارجية (أبا ايبان) لعدد كبير من الدول الافريقية وكان من ثمارها عدد من الاتفاقات المختلفة الاهداف . وهكذا وجهت اسرائيل كل ثقلها الدبلوماسي الى افريقيا ، وعرضت على دول القارة خبرتها في مجالات التنمية وفي المجالات العسكرية ، وساهمت الدول الاستعمارية ايضا بتمهيد الطريق للتقدم الاسرائيلي نحو بلدان هذه القارة قبل مغادرتها لها . وما ان حل عام ١٩٦٨ حتى كان لاسرائيل علاقات دبلوماسية مع ٣٠ دولة افريقية (بعد ان قطعت موريتانيا علاقاتها مع اسرائيل عقب حرب ١٩٦٧)(٣) .

وتنفق اسرائيل مبالغ طائلة في سبيل المحافظة على أوضاعها في افريقيا ، ومن أجل تعزيز وجودها هناك ويبلغ مجموع هذا الانفاق السنوي حوالي ١٠٠ مليون ليرة اسرائيلية (٣٣ مليون دولار)(٤) . وهناك ٦٥ دولة نامية تستفيد من البرنامج الاسرائيلي للتعاون الدولي(٥) . ولقد قام ثلاثون بلدا افريقيا بعقد اتفاقيات للتعاون التقني مع اسرائيل(٦) . ومع ان اسرائيل لا تنشر أي معلومات عن قروضها الموزعة وانما تلحقها ببنود الميزانية الاخرى الا اننا ومن مراجعة كتاب (لوفر) نستطيع ان نقدر هذه القروض بـ (٥٨) مليون دولار خلال الفترة ١٩٥٨ — ١٩٦٣ . اضافة الى ذلك يلعب الخبراء دورا هاما في استراتيجية هذا التغلغل . اذ يبلغ ما توفده الحكومة الاسرائيلية والمؤسسات القومية والشركات ، حوالي ٦٥٠ خبيرا في المتوسط سنويا(٧) يتوزعون على ثلاثين دولة افريقية . والوجه الآخر لهذا هو استقبال الطلاب والموظفين الافريقيين ليتابعوا دورات تدريبية في اسرائيل ، حيث يقدر عددهم سنويا بـ ١٥٠٠ طالب في معاهد التعليم العالي والمهني والدورات الخاصة(٨) ومن ناحية المساعدات العسكرية فلقد غطى نشاط اسرائيل بهذا المجال ١٦ دولة افريقية حتى ١٩٦٥ وارتفع الرقم الى ٢٣ دولة حتى ١٩٧٠(٩) . وتتراوح هذه المساعدات بين تدريب الجيوش واقامة المدارس العسكرية وادارتها ، وبيع الاسلحة ، واقامة القواعد العسكرية ومراكز الاستخبارات .

اما من ناحية المشاريع الانشائية بالقارة الافريقية ، فان اسرائيل تعتمد في تنفيذها على اسلوبين اساسيين أولهما الشركات الاسرائيلية وثانيهما الشركات المختلطة (بين الحكومات او بين الحكومة الافريقية والشركات الاسرائيلية) ويركز الاسرائيليون عادة على الاسلوب الثاني حيث يكفل ضمانات اكثر قوة لراس المال الاسرائيلي ويقلل من عامل المخاطرة فيه ، فضلا عن كونه مظهرا أكثر عدالة . ولقد قامت هذه الشركات والحكومة بأكثر من ٣٠٠ مشاركة وبراس مال يفوق ٥٠٠ مليون دولار خلال الفترة ١٩٥٨ — ١٩٦٦ ، ووفرت العمل لاكثر من ٥٠٠٠ خبير اسرائيلي ، وحققت ما يزيد عن ١٠٠ مليون دولار ارباحا صافية(١٠) . وتغطي الشركات الاسرائيلية العاملة بالقارة (سوليل بونيه التابعة للهستدروت ، مايرز اخوان ، اميران ...) كل النشاطات الاقتصادية وتسيطر بشكل فعال على عدة مجالات ابرزها أمور التجارة الخارجية (١١) . اما على صعيد التبادل التجاري فلقد كانت المبادلات التجارية شبه معدومة في عام ١٩٥٧ . وبدأتها اسرائيل من جانب واحد متحملة العجز في ميزانها التجاري مع بلدان القارة . ثم ما لبث ان تغير الوضع وبدأ الميزان التجاري يميل الى صالحها وارتفع